

المؤتمر العام

الدورة الخامسة عشرة

ليما، ٢-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

البند ١٤ من جدول الأعمال المؤقت

إعلان وخطة عمل ليما

إعلان ليما: نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة

مقدم من رئيس مجلس التنمية الصناعية، سعادة السيد أنتونيو غارسيا ريفيا (بيرو)

١- حسبما هو مبين في جدول الأعمال المؤقت المشروح لدورة المؤتمر العام الخامسة عشرة (GC.15/1/Add.1)، أعربت حكومة بيرو عن رغبتها في أن تنظر الدول الأعضاء في اعتماد إعلان ليما. وقد أجرى سعادة السيد أنتونيو غارسيا ريفيا (بيرو)، بصفته رئيس المجلس، مشاورات غير رسمية بشأن إعلان ليما، في ٢٦ أيلول/سبتمبر و ٣ و ١٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر و ٦ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أسفرت عن مشروع النص المرفق "إعلان ليما: نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة". وقد تمّ الاتفاق على النص بتوافق الآراء في المشاورات غير الرسمية. وأوصت الدول الأعضاء بأن يعتمد المؤتمر العام إعلان ليما في جلسته العامة الثانية في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ومن ثمّ يُقترح أن يوصي مكتب المؤتمر، في جلسته التي ستُعقد في ٢ كانون الأول/ديسمبر (قبل الجلسة العامة الثانية)، باعتماد إعلان ليما في جلسة عامة. ومن شأن هذه الإجراءات أن تتيح اعتماد إعلان ليما

لدواعي التوفير، طُبِعَ من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. لذا، يُرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



بصفة رسمية في حضور المشاركين الرفيعي المستوى، بمن فيهم الوزراء الذين يمثلون عدداً كبيراً من الدول الأعضاء في دورة المؤتمر الخامسة عشرة.

الإجراء المطلوب من المؤتمر اتخاذه

٢- لعلّ المؤتمر العام يؤدُّ أن ينظر في اعتماد "إعلان ليما: نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة" في جلسته العامة الثانية، بصيغته الواردة في مرفق هذه الوثيقة.

إعلان ليما: نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة

- ١- نحن، رؤساء الدول والحكومات والوزراء والممثلين، المجتمعين في الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المنعقدة في ليما، بيرو، نسلم بأن القضاء على الفقر لا يزال هو الضرورة الحتمية المحورية. ولا يمكن بلوغ ذلك الهدف إلا من خلال تحقيق نمو اقتصادي وصناعي قوي وشامل للجميع ومستدام وثابت، ومن خلال التكامل الفعّال بين أبعاد التنمية المستدامة، الاقتصادية منها والاجتماعية والبيئية.
- ٢- لقد صمدت المبادئ الأساسية لإعلان ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي، الذي اعتمد في عام ١٩٧٥،^(١) أمام اختبار الزمن: فالتصنيع هو محرك التنمية. ذلك أن الصناعة تزيد في الإنتاجية وفي إيجاد فرص العمل وتدرّ الدخل، ممّا يساهم في القضاء على الفقر والتوجّه إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى، كما يساهم في إتاحة الفرص للإدماج الاجتماعي الشامل، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وتهيئة فرص عمل لائق للشباب. كما أن تنمية الصناعة تدفع باتجاه زيادة القيمة المضافة وتعزّز تطبيق العلوم والتكنولوجيا والابتكارات، مما يشجّع على المزيد من الاستثمار في تطوير المهارات والتعليم، ومن ثمّ يوفّر الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة للجميع والمستدامة الأوسع نطاقاً.
- ٣- ومنذ عام ١٩٧٥، أدّت التطوّرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية، وما صاحبها من تغييرات هيكلية في التجارة العالمية، إلى إحداث ثورة في حياة الكثير من الناس وسبل عيشهم. ومع ذلك ظلّت بلدان في مراحل مختلفة من التنمية تواجه تحديات هيكلية خطيرة يتمثّل أهمها في القضاء على الفقر. وتشمل تلك التحديات أيضاً انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، والبطالة وضعف قدرة الفقراء على الحصول على الموارد المالية والفرص الاقتصادية، وتراجع التصنيع، واستنفاد الموارد الطبيعية، وتعاضم مخاطر التدهور البيئي وتغيّر المناخ.
- ٤- وقد قدّمت الأهداف الإنمائية للألفية رؤيةً مشتركة، وأسهمت في إحراز تقدّم مرموق. كما قُطعت أشواط كبيرة وجوهرية نحو تحقيق العديد من الأهداف التي لطالما ساهمت اليونيدو فيها بنجاح. وتحتاج البلدان النامية التي تخلفت كثيراً عن الركب إلى أن

(1) اعتمد المؤتمر العام الثاني لليونيدو، في جلسته العامة الختامية، إعلان ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، في ليما، بيرو، في ١٢-٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥.

نوليها اهتمامنا ونقدّم إليها دعمنا على نحو عاجل جداً. ونحن ندرك أنّ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي لها أن تعزّز التزام المجتمع الدولي بالقضاء على الفقر، بوسائل منها التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وأن تؤكّد الضرورة القصوى للقضاء على الفقر، وهو ما أعيد التأكيد عليه في الوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة التي عُقدت بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٣،^(٢) وفي وثائق أخرى ذات صلة صدرت عن الأمم المتحدة. ونعترف مع التقدير بما تمخّض عن الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠^(٣) من مهام عمليات هي الآن قيد الإنجاز. وفي هذا السياق، اكتسبت التنمية الصناعية اعترافاً متزايداً باعتبارها محركاً هاماً للنمو الاقتصادي.

٥- ونحن نستذكر التزامنا بالأهداف الإنمائية للألفية، ونرحّب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة^(٤) البدء في مفاوضات حكومية دولية في مستهل دورتها التاسعة والستين، تفضي إلى اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفي الوقت نفسه نؤكّد من جديد أهمية تعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد وسيادة القانون وتحقيق الشفافية والمساءلة على جميع المستويات.

٦- ومن ثمّ، فإننا نعمّق التزامنا بالعمل صوب تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة، كما نؤكّد من جديد على الولاية الفريدة المسندة إلى اليونيدو بشأن دعم بلداننا في تحقيق هذا الهدف.

٧- وفي حين يجري العمل على الدمج المتكامل بين جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - الاقتصادية منها والاجتماعية والبيئية - على نحو متوازن، فإننا نعتقد بأنّ التدابير الفعّالة لتحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة ينبغي أن تشمل تعزيز القدرات الإنتاجية بطريقة تدعم التحوّل الهيكلي للاقتصاد؛ وتشجّع على النمو الاقتصادي، وعلى إيجاد فرص عمل لائق؛ وتعزيز الإنتاجية وتطوير التكنولوجيا ونقلها واستيعابها، وفقاً لشروط متّفق عليها، وتعزيز البنى التحتية والابتكار التكنولوجي؛ وتدفع مسار التجارة والتنمية قُدماً، وخصوصاً في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغرى، وغيرها من الأشكال الجديدة من الكيانات القائمة على المجتمعات المحلية؛ وتشجّع على استخدام الموارد الطبيعية وخدمات النظام

(2) الوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة المعقودة في سياق متابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (A/68/L.4*).

(3) الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، A/RES/66/288*.

(4) الوثيقة A/68/L.4*، الفقرة ٢٠.

الإيكولوجي التي تقدّمها وعلى إدارتها وحمايتها على نحو مستدام؛ وتدعم أنشطة البحث والتطوير ذات الصلة بذلك.

٨- ونرحّب بالوثيقة الختامية الصادرة عن الفريق العامل غير الرسمي المعني بمستقبل اليونيدو، بما في ذلك برامجها ومواردها، والمعنونة "وثيقة الإرشادات الاستراتيجية"^(٥).

٩- ونشدّد على أهمية التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة كأساس للنمو الاقتصادي المستدام، ونشجّع، مع احترامنا للعمليات التي أرستها الجمعية العامة للأمم المتحدة، على إيلاء هذه المسألة ما تستحقُّ من الاهتمام عند وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٠- ونرحّب في هذا الصدد بمشاركة اليونيدو بنشاط في العملية الجارية لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفقاً للوثيقة الختامية الصادرة عن المناسبة الخاصة التي نُظّمت في عام ٢٠١٣ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.

١١- ونسلّم بتنوّع سُبُل تحقيق التنمية المستدامة، ونستذكر في هذا الصدد أن كلَّ بلد تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن تنميته، وله الحق في تحديد مسارات التنمية الخاصة به والاستراتيجيات المناسبة له.

١٢- ونحن نكلّف اليونيدو بمهمّة مساعدة الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، على بلوغ مستويات معزّزة من التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وذلك من أجل تحقيق أهداف عدّة ومنها توسيع وتنويع القيمة المضافة الصناعية، وتعزيز القدرات الداخلية في مجال تنظيم المشاريع ومجال التكنولوجيا، اللازمة للتنمية المستدامة والمنافسة، وتحسين مستوى المساواة وسُبُل الحصول على وظائف لائقة في قطاع الصناعة، والحدّ من التأثير على البيئة، وذلك استناداً إلى مبادئ ريو.^(٦)

١٣- وإننا نهيّب باليونيدو أن تزيد من دعمها للجهود التي تبذلها البلدان من أجل تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. كما نطلب من المدير العام تقديم تقارير منتظمة إلى المؤتمر العام عن المساعدة التي تقدّمها اليونيدو إلى الدول الأعضاء بغية بلوغ مستويات معزّزة من التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وعن تأثيرها التنموي.

(٥) الوثيقة IDB.41/24.

(٦) إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، A/CONF.151/26 (المجلد الأول).

١٤ - ونعتقد بأن المنظمة لها دور معيّن بوصفها الجهة المحورية المنسّقة للتعاون الدولي على تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، ضمن منظومة الأمم المتحدة، وينبغي لها أن تواصل إدراج الخدمات ذات الصلة بالصناعة ضمن ما تقدّمه، وذلك لكي يتسنى للمنظمة تقديم الدعم الكامل في جميع مراحل سلسلة القيمة. وهذا يتطلّب تعزيز جميع وظائفها في مجالات التعاون التقني، وخدمات البحوث العملية المنحى والخدمات الاستشارية بشأن السياسات، والمعايير والامثال، ودورها الخاص بتنظيم المناسبات الجامعة. وبهذا المغزى، فإن ما ينبغي لليونيدو أن تنفّذه من أنشطة أساسية وتعاون تقني إنما يتمثّل في هذا السياق في بناء القدرات الصناعية وتحسين نوعيتها.

١٥ - وعملاً بروح التعاون، يُعدّ تعزيزُ الشراكات والشبكات القائمة، وتشكيل شراكات وشبكات جديدة على كل من المستوى العالمي والإقليمي ودون الإقليمي، ومشاركة جميع الأطراف المعنية مشاركةً كاملة في المسار نحو تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة، عناصر أساسية في التغلّب على تحديات التنمية السائدة وتحقيق الازدهار. وينبغي أن تشمل تلك الشراكات، ضمن مَن تشملهم، الحكومات والمنظمات الدولية وممثلين من القطاعين العام والخاص والمؤسسات المالية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. ومع بقاء التعاون بين بلدان الشمال والجنوب الركيزة الجوهرية في الشراكة العالمية من أجل التنمية، ينبغي أن تشمل تلك الشراكات أيضاً على الوفاء بالالتزامات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية. وهناك أشكال أخرى من التعاون ومنها مثلاً التعاون بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي والمتعدّد الأطراف، وبرامج تعاون أخرى، تؤدّي دوراً أساسياً أيضاً في تحقيق هذا الهدف المنشود.

١٦ - ولا يزال التعاون الدولي من أجل التنمية الصناعية وسيلة رئيسية لجني فوائد التنمية الصناعية. وقد مهّد إعلان ليما الذي اعتمد في عام ١٩٧٥ الطريق لبروز نظام عالمي منسّق البنية للتشاور بين الأوساط الصناعية والأمم وفيما بينها. ونحن نعتقد أنّ الوقت قد حان لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية الصناعية، وهو تعاون ينبغي أن يركّز على الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل المعرفة والتكنولوجيا، وإنشاء الآليات المالية المناسبة، وبناء شراكات جديدة تقوم على قاعدة واسعة من أصحاب المصلحة المتعددين، ووفقاً لشروط متفق عليها.

١٧ - ونؤكّد من جديد التزامنا باليونيدو بصفتها منظمة ذات ولاية فريدة، ضمن منظومة الأمم المتحدة، فيما يتعلق بتعزيز التنمية الصناعية وتنشيطها وتسريعها، وتقديم الخدمات لصالح الدول الأعضاء فيها والمجتمع العالمي من خلال التعاون على كل من المستوى العالمي والإقليمي والوطني، وكذلك على مستوى القطاعات؛ ونعترف بالمساهمة الحاسمة التي تقدّمها المنظمة من أجل تحقيق التنمية الصناعية.

١٨- ونعتقد بأن النهج التي اعتمدها المنظمة يجب أن يُعاد النظر فيها دورياً من أجل ضمان أن تبقى متوافقة مع الأطر المتفق عليها ضمن منظومة الأمم المتحدة بأجمعها، وأن تتصدى بفعالية للتحديات الجديدة الناشئة التي تواجهها التنمية. ولبلوغ هذه الغاية، تحتاج المنظمة إلى آليات رصد وتقييم أكثر قوة وأكثر توجُّهاً نحو تحقيق النتائج، كما تحتاج إلى تحسين أشكال الإبلاغ التي تكون أنسب لاحتياجات الدول الأعضاء.

١٩- ونحن مقتنعون بأن التعاون التقني هو وظيفة أساسية من وظائف اليونيدو التنفيذية، كما نسلم بضرورة تعزيز الوظائف التكميلية الأخرى التي تساويها في الأهمية، مثل وظيفة تنظيم المناسبات الجامعة وعقد الشراكات، والوظائف المعيارية والأنشطة القياسية ذات الصلة، فضلاً عن إسداء المشورة في مجال السياسات (والتي يُنظر إليها بأنها مساعدة تُقدَّم إلى الدول الأعضاء في تنفيذ القواعد والمعايير)، وكذلك ضرورة تنفيذ هذه الوظائف من خلال مشاريع وبرامج. وينبغي أن تُوجَّه قوة اليونيدو المحفلية نحو تنفيذ أنشطة التعاون التقني على نحو أفضل. وندعو اليونيدو إلى تعزيز نهجها القائم على تحقيق النتائج، مع تحسين الشفافية وإبراز أوضاع القيمة مقابل المال.

٢٠- ونرحب في هذا السياق بتفاعل المنظمة مع المنظمات الدولية والمؤسسات المالية ذات الصلة بغية عرض أهداف اليونيدو في المفاوضات المتعددة الأطراف والأنشطة التي تنفذها تلك المنظمات.

٢١- وينبغي لليونيدو، بغية التصدي للتحديات الراهنة التي تواجهها الدول الأعضاء فيها، أن تقوم بدور ميسر عالمي للمعرفة والمشورة بشأن السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة؛ وينبغي لها أن تركز على الأولويات المواضيعية الثلاث التي تحظى فيها بمزية نسبية وخبرة، وهي: بناء القدرات الإنتاجية، وبناء القدرات التجارية، والإنتاج المستدام وكفاءة استخدام الموارد الصناعية.

٢٢- وينبغي للمنظمة أن تسعى إلى تقديم مجموعة كاملة من خدماتها الإنمائية المتنوعة وفقاً للاحتياجات المتباينة لدى الدول الأعضاء، دعماً لأولوياتها واستراتيجياتها الصناعية الوطنية، وبحسب الحاجة إلى استجابات مناسبة. وينبغي مواصلة إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً وذلك بالنظر إلى ما تواجهه تلك البلدان من تحديات إنمائية واحتياجات فريدة من نوعها. كما ينبغي مواصلة النظر في إيلاء الاهتمام الواجب للبلدان التي تمرُّ بمراحل مختلفة من التنمية، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تمرُّ اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ضمن غيرها من البلدان.

٢٣- ونحن ندرك الدور الخاص الذي تضطلع به المنظمة في ضمان إحراز تقدّم صوب بلوغ هدف التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. ولذلك ينبغي للمنظمة أن تعزّز الحوار وإقامة الشراكات مع الجهات المعنية العديدة، بغية رصد التقدّم المحرز صوب بلوغ هدف التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وتعزيز هذا التقدّم.

٢٤- وإننا لنهيب بجميع الدول الأعضاء أن تضمن التمويل الكافي لليونيدو بوسائل عدّة ومنها سداد الاشتراكات المقرّرة في الميزانية العادية بكاملها وفي حينها، وتقديم التبرّعات للتعاون التقني والخدمات الدعم في إطار كل أولوية من الأولويات المواضيعية ذات القضايا الجامعة لقطاعات متعدّدة، وذلك من أجل تمكين المنظمة من تنفيذ كامل نسق أنشطتها الأساسية والتنفيذية، مع مراعاة مطالب الدول الأعضاء.

[اعتُمد في الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر العام

لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

ليما، بيرو، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣]